آراء

العام الثاني من الموت في السودان

حمّور زيادة

تدخل حرب السودان عامها الثاني، هذا الأسبوع، بعمليات عسكرية متفرّقة، وبمزيد من معاناة المدنيين في بلادٍ يأكلها الحريق من جميع أطرافها. ما ادّعاه طرفا الحرب، في أيامها الأولى، أنّها ستكون معركة سريعة يقضي فيها الجيش على قوات الدعم السريع المُتمرّدة أو تأسر «الدعم السريع» قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وتحاكمه خلال ساعات، ظهرت أنّها أمنيات لا يدعمها شيء في الواقع. مثل كلّ حرب أهلية مزّقت بلداناً، ومثل حروب السودان السابقة منذ 1955 وحتى 2005 في جنوبي السودان، وفي إقليم دارفور منذ 2003، تبدو الرصاصة الأولى هيّنة، والنهاية قريبة، لكن الحرب ما إن تبدأ حتى تصبح كل الأحلام هباء. وها هي حرب الساعات السبع، على أعلى تقدير، بحسب ما كان يقال قبل الحرب وفي بدايتها، تدخل عامها الثاني، وقد لا يكون الأخير. رغم ما يظهر من تحوّل في سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع الملف السوداني عقب إقالة سفيرها في الخرطوم جون غودفري، المتخصّص في شؤون الإرهاب، كانت السياسة الأميركية قد شهدت سلسلة من الفشل في السودان والإقليم والعالم في فترة قصيرة. عالمياً، تورّطت الولايات المتّحدة وأوروبا في الحرب الروسية الأوكرانية، كما انفجرت الأوضاع في إثيوبيا، مع تأزّم الشرق الأوسط في فلسطين، والتفاوض النووي مع إيران. في الفترة ذاتها تقريباً، وقع انقلاب 25 أكتوبر (2021) بعد ساعات من اجتماع المُكوّن العسكري السوداني الحاكم مع المبعوث الأميركي، الذي حذّر العسكريين من الانقلاب، وتلقّى منهم تطميناتٍ لم تستمر حتى مغادرته، فتضاربت الشهادات بين القول إنّ طائرة المبعوث الأميركي غادرت قبل ساعات من الانقلاب والقول إنّ المبعوث سافر بعد وقوع الانقلاب المفاجئ(!). لم يكن الفشل في السودان هو الفشل الوحيد للمبعوث الأميركي، جيفري فيلتمان، فبعد أيام اشتعل الصراع المسلّح في إثيوبيا التي زارها فيلتمان أيضاً، محاولاً تخفيف التوتر السياسي فيها. بالمثل، عاد السفير الأميركي في 2023 إلى الخرطوم مساء 14 إبريل/نيسان، ساعات قبل اندلاع الحرب، فقضى أيّامه التالية تحت الحراسة، قبل أن تجليه حكومته مع موظفيها ومواطنيها بعد أسبوع. وكانت ليلة إجلاء موظّفي السفارة الأميركية في الخرطوم مماثلة ليوم تسليم الطيارين المصريين الأسرى لدى قوات الدعم السريع؛ من الأوقات النادرة التي التزم فيها طرفا الحرب بوقف إطلاق نار صارم، وهو ما فشلا في تكراره مع قوافل الصليب الأحمر والمعونات الإنسانية (!)

السياسة الأميركية، التي فشلت طوال العام الماضي في وقف الحرب، تحاول الضغط على الطرفين في جولة تفاوض جديدة قد تبدأ في الشهر المقبل (مايو/أيار)، بعد دخول الإمارات ومصر في التفاوض السري الذي عُقد في المنامة. ورغم أنّ أخبار عملية التفاوض تلك لم تصدر بشكل رسمي، إلا أنّ إشارة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، إليها في الأسبوع الماضي، أكّدت ما ذهبت إليه تسريبات كثيرة من وجود عملية سياسية قيد الإعداد تسعى إلى وقف إطلاق النار، وتفاوض لإقامة سلطة مدنية انتقالية. وهو ما يبدو غير متّفق عليه من الجيش السوداني ومؤيديه، فظهرت تصريحات الجنرالات متضاربة، ولم يسعد بها الرأي العام الداعم للحرب، لاسيما قطاع من الإسلاميين وغيرهم من مؤيدي الحلّ العسكري، فتعامل معها بوصفها شائعة. على الجانب الآخر، تُرحّب «الدعم السريع» بكلّ دعوة تفاوض، لكنها لا تشغل نفسها بها إلا من باب العلاقات العامة مع المجتمع الدولي. فتقبل دعوات التفاوض، وتتحدّث عن السلام ووقف إطلاق النار، بينما تجتاح القرى لتنهبها وتهجّر أهلها.

قد تحمل الأسابيع المقبلة اتفاقاً متعجّلاً لوقف إطلاق النار. وتبدأ عملية سياسية تستضيفها إحدى الدول العربية لتحديد شكل العملية الانتقالية المقبل، لكن هل يوقف ذلك الحرب؟ هل كلّ البنادق اليوم تحت قيادة واحدة تمتلك قرار وقف إطلاق النار؟ في تقدير كاتب هذه السطور أنّ الاتفاق المقبل سيكون أكثر هشاشة من كلّ الاتفاقيات السابقة، حتى مع حشد الدعم الدولي له. بل ربما ينهار فجأة بظهور لاعبين مسلّحين جدد في أرض المعركة التي أصبحت مفتوحة للمغامرين، وتُغري الطامعين.

النازح السوري في لبنان

جيرار ديب

في مطلع قصيدته الشهيرة «ترصيع بالذهب على سيف دمشقي»، يتساءل الدمشقي نزار قبّاني، بقلق، ما إذا كانت مرايا دمشق ستعرفه من جديد أم «غيّرته السنون»؟ لامَ ابن عائلة القبّاني العريقة في قصيدته نفسَه على هذا التغيّر، ولكن ما لم يخطر بباله ولو عَرضاً، أنّ دمشق التي أتاها فوجدها كما هي بأنهرها السبعة «بعد فرقة دهر»، يمكن أن تتغير. لن يصدّق نزار أنّه إن أتى اليوم، بعد ربع قرن فقط على دفنه في قلب مدينته كما أوصى ليستحضر زماناً في الصالحية سمحا، وذكريات ذاك الفتى الذي لعب في زواريب دمشق، لوجدها تغيّرت ولم تعد كما حين غادرها.

فدمشق اليوم كما أغلبية محافظات سورية، غريبة عن حضارتها، ولا تشبه «الهوى الأموي». فالمشهدية كلها تغيّرت، وبات يسكنها أغلبية كانوا بالأمس القريب يمرّون عليها زوارًا، وسيّاحا دينيين. إذ تقول المصادر إنّه في الفترة الأخيرة، تزايد شراء الإيرانيين للبيوت والعقارات في قلب دمشق، مع تأسيس المراكز التعليمية الشيعية والحوزات والحسينيات، هذا ما يؤكّد للكثيرين أنّ التغيير في الهوى والهوية مشروع يكتمل تجهيزه. الأخطر في الحرب على سورية، ليس فقط أنّها دفعت أغلبية ساكنيها كي يكونوا نازحين في مختلف دول العالم، وتهجيرهم وتشتيتهم في أقاصي المعمورة، بل تكمن الخطورة في القوّة الناعمة التي اعتمدتها السياسة الإيرانية لبلاد الشام، عبر السعي لتغيير هوية هذا البلد، الذي كان يعتبر «قلب العروبة النابض». أما اليوم، فلم يبق من العروبة إلا الشعار، حيث رُبطت البلاد بمحور أطلقت عليه إيران محور الممانعة، بينما كثرت فيها الجنسيات ذات الأغلبية من طائفة تدعمها إيران، مع تصدير ثورتها بعد عام 1979.

لا يعاني النازح السوري من مطرقة القوة الناعمة الإيرانية فحسب، بل في لبنان، وبعد مقتل المواطن باسكال سليمان، في منطقة جبيل، الأحد 7 إبريل/ نيسان الحالي، تصاعدت موجة التحريض بحقّ النازحين السوريين الداعية إلى طردهم من لبنان. وبدأت بعض شوارع العاصمة، كما مناطق لبنانية، تشهد اعتداءات على النازحين من شبان لبنانيين بطريقة عشوائية، لمجرد أنّهم من سورية، ونُظّمت الحملات وعُلّقت مناشير على الجدران تطالبهم بالمغادرة فورا. لقد دانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشدّة مقتل المواطن اللبناني باسكال سليمان، وأعربت عن حزنها العميق إزاء هذه الجريمة داعية إلى حماية السوريين. وأوضحت المتحدثة باسمها في لبنان، لـ«العربي الجديد»، أنّه «عقب الإعلان عن الوفاة، تلقّينا تقارير أفادت بهجمات استهدفت نازحين سوريين، في مناطق مختلفة في لبنان. وتشير بعض التقارير إلى إقدام سكان محلّيين في مدن لبنانية مختلفة على رفع منسوب التهديد إلى حالة الطرد الجماعي».

يقع النازح السوري اليوم في لبنان، بين الرواية الأمنية الهزيلة، والفرضيات المنطقية، وسيناريو الاغتيال السياسي، والأحكام الطائشة التي استعجل أهل السياسة ومناصروهم، وكذلك الإعلام، الخروج بها لتأجيج الخصومة، وما تبعها من ردّات فعل عاطفية. لهذا بتنا نسمع يومياً عن اعتداءات بحقّ النازح، والدعوات إلى مغادرته الأراضي اللبنانية، ما ينذر بأنّ الوضع قد يخرج عن السيطرة، ويعيد إلى الذاكرة اللبنانية مشهدية الحرب.

لا يختلف اثنان في لبنان على أنّ ملف النزوح بات يشكّل عبئاً على كاهل وطن جريح يئنّ سياسياً واقتصادياً، وزاد من أنينه إصرار حزب الله على فتح الساحة لاحتمالية حرب واسعة مع العدو الإسرائيلي. غير أنّ الواقع لا يشبه التمنّيات، فالنازح اليوم هو من يسارع بالعودة إلى وطنه، ولكن السؤال: متى عاد، هل سيجد ما تركه لم يزل على حاله؟ هل سيعرفه المكان الذي هرب منه خوفاً من الموت، أم حتى المكانية تغيّرت في سورية مع الزمانية التي مرّت؟

(كاتب لبناني)

كي لا تُطْبِقَ إسرائيل وإيران على منطقتنا

محمود الريماوي

تشير المواجهة المباشرة، الوليدة بين طهران وتل أبيب، إلى تداعيات تمسّ الأمن الجماعي في المشرق العربي، وتُنْبِئُ في الوقت ذاته بانزياح في المفاهيم السياسية والاستراتيجيّة، إذ أصبح من المألوف، ويا للغرابة! الحديثُ عن صراع إيراني إسرائيلي، فيما الصراع في الأصل عربي فلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو صراع لم يُحلّ حتى الآن، ولم يتحوّل إلى حالة سلام، إذ إنّ حصيلة ما حدث منذ ثلاثة عقود أنّ تل أبيب ازدادت تمسّكاً بمشروعها في الاستيلاء على كلّ فلسطين، وانتقل قمعها للرازحين تحت الاحتلال إلى حالة من التوحّش وحرب الإبادة، ورغم أنّ هذه النقلة البنيوية الخطيرة تستدعي، بداهةً، وقفة تأمّل ومراجعة للسلوكيات المسالمة مع دولة الاحتلال، إلا أنّ شيئاً من ذلك لم يحدث، فيجري الامتناع عن اتخاذ إجراءات جدّية ملموسة ضد تل أبيب، ما يلحق الضرر بمكانة الدول العربية والإسلامية، وقدرتها على التعامل الناجع مع هذه التحولات الجيوسياسية، ذات النزعة التدميرية والاستئصالية. وقبل المضي في هذا الحديث، فإنّ الصراع الإيراني الإسرائيلي يتمحور، من طرف طهران، حول بسط النفوذ في منطقتنا، واستثمار التطورات، بما فيها الحرب على غزّة، لتعزيز هذا النفوذ، فيما يتركّز بالنسبة إلى تل أبيب في إضعاف أيّ مركز قوّة في المنطقة يناوئ المشروع الصهيوني الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، ولو كانت المناوأة هذه من طبيعة أيديولوجية وتعبوية فحسب، مع قطع الطريق على أيّ بلد عربي أو إسلامي لتعظيم قدراته في حيازة أسلحة دمار شامل أو حتى امتلاكه أسلحة تقليدية مُتطوّرة، مع ما يتصل بذلك من مُحاصرة الموارد العلمية والتقنية لأيّ صناعات دفاعية، وبما يكفل التفوّق الإسرائيلي على مجموع الدول العربية، بما فيها المُنْخَرِطَة في اتفاقيات سلمية معها أو المنفتحَة على مبدأ إبرام اتفاقيات مستقبلية. والذي يحدث، منذ نحو عقد على الأقل، أنّه بدل العكوف على بلورة مشروع عربي للأمن الجماعي والبناء الذاتي التنموي الشامل، وصوغ رؤية مشتركة للعلاقات مع القوى الإقليمية على قاعدة المصالح والحقوق العربية، منفردة ومجتمعة، ووفق مفاهيم القانون الدولي والمواثيق والشرعية الدولية، بدلاً من ذلك، نشأت حالة من الانشطار لدى المكوّنات العربية، بين من يرى في تل أبيب شريكاً، وحتى حليفاً، في مواجهة المطامع الإيرانية، وبين من يعتقد أنّ إيران هي الحليف الموثوق في مواجهة التوسع الإسرائيلي، بينما تتمنّع أطراف عديدة عن الردّ على السؤال الجوهري الذي يفرضه واقع الحال: لماذا لا يكون العرب حلفاء أنفسهم في صياغة مشروعهم للأمن الذاتي والجماعي، ولمجابهة المشاريع التوسّعية والتصدي السياسي للحروب التدميرية، ولمن يسعون إلى جعل المنطقة العربية ساحةً لطموحاتهم ومطامعهم، بما في ذلك قضم الحقوق العربية؟

وها هي ديناميات التنافس المحموم بين تل أبيب وطهران تنفلت، وتتّخذ من الأرض العربية، والمياه العربية الإقليمية، والأجواء العربية، ميداناً لها، مما يبرهن أنّه لا يمكن اتخاذ موقف يقوم على الحياد باسم النأي بالنفس، ولا على الانحياز السهل لأحد الطرفين. ففي الحالتين، يُصبح المشرق العربي مفعولاً فيه لا فاعلاً، والأصل أن لا حياد إزاء المصالح الوطنية والعامة والحقوق الوطنية والقومية، بل انحياز إلى هذه الثوابت، فهي في صميم السيادة، وليس الانحياز الأوتوماتيكي لإحدى القوّتين الإقليميّتيْن. ولعل هذه النقطة تستحق مزيداً من الإضاءة، فالصراع في المنطقة، منذ 76 عاماً، يدور بشأن خطر آخر حلقات الاستعمار الغربي في منطقتنا، ممثّلةً بالدولة الإسرائيلية الممعنة في التوسّع والعسكرة، التي لم تجد ما تردّ به على مسيرة سلميّة طويلة،

> **ديناميات التنافس بين تل أبيب وطهران تنفلت وتتّخذ من الأرض العربية ميداناً لها ما يبرهن أنّه لا يمكن اتخاذ موقف الحياد باسم النأي بالنفس، ولا الانحياز السهل لأحد الطرفين**

منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي مع «كامب ديفيد»، سوى مزيد من الغزو الاستيطاني والالتفاف على القرارات الدولية، والتعامل مع الجنوح العربي إلى السلم على أنّه علامة ضعف وتفكّك. غير أنّ طهران أمام ذلك لم تقدّم رؤيةً تقوم على إقامة علاقة عادلة ومتكافئة مع مكونات الإقليم العربي، بل انشغلت بتصدير الثورة واختراق نسيج المجتمعات العربية، ونشر الرؤى المذهبية والطائفية، وأخفقت في تقديم مشروع تنموي مُلهِم، ورفعت من شأن مفهوم الاستبداد الشامل، واستخدمت الشعارات المُتعلّقة بالقضية الفلسطينية للتمويه على العبث بالمكونات الاجتماعية، وإضعاف بنية الدول. بناءً عليه، لا مفرّ اليوم وغداً من رؤية الواقع كما هو، ومعاينة الوقائع كما هي عليه، من غير تهويل أو تهوين، ومن دون الركون إلى مقولات خادعة، من قبيل: إنّ الأمور على درجة كبيرة من التعقيد، لا تنفع معها الحلول البسيطة والمعالجات المباشرة، إذ إنّ الادعاء بوجود حالة من الاستعصاء لن يؤدي سوى إلى مزيد من الشلل، والأصحّ أن تُعامل دولة الاحتلال الإسرائيلي كما هي عليه، بدفعها دفعاً، وبإجراءات جدّية ذات منحى عقابي، إلى التخلّي عن احتلالها البغيض، وعن حروبها الوحشية، والاعتراف بحقّ شعب فلسطين في الحياة بكرامة وأمن واستقلال على أرضه الوطنية، فيما المطلوب من إيران الكفّ عن اعتبار المنطقة العربية مجالاً حيوياً لتمدّدها أو النظر إلى هذه المنطقة على أنّها كيان ضعيف يسهل اختراقه والعبث فيه، وتأليب مكوّناته بعضها على بعض، وهو ما فعلته تل أبيب قبل طهران، وما زالت تفعله بصور شتّى. والمدخل الراهن لتحقيق ما تقدّم هو مراجعة الموقف العربي، الذي استنكف عن ممارسة ضغوط فعلية لوقف حرب تدمير غزّة، نتيجة الإفراط في الحسابات من منظور ذاتي ضيّق، مما أدى إلى الشلل، وكأنّ رحمة السماء لن تنزل علينا إذا أثرنا غضب الرئيس جو بايدن، وشركاء حرب الإبادة في لندن وبرلين. إنّ وقف الحرب هو الوسيلة الفُضلى والإلزامية لنزع فرصة الصراع الإيراني الإسرائيلي أو تمدد الحرب الإقليمية، ووقف الحرب مطلوب من أجل وقف مسلسل الإبادة والتدمير الشامل للعمران، أولاً وأساساً، وليس من أجل إطلاق الرهائن فقط، إذ بلغ التوحّش حدّ تدمير آلاف الأجنّة المجمّدة في مَرْكَزِ الإخصاب في غزّة أخيراً، مما يثير تحدياً أمام كلّ عقل سليم، وإدراك سوي، وضمير حيّ، بشأن ما إذا كان ممكناً التعامل مع مرتكبي هذه الفظائع بطريقة مسالمة، وبالقنوات الدبلوماسية فحسب. الجواب بالنفي القاطع، تفادياً لخداع الذات والهُزْءِ بالنفس.

بادِروا إلى فعل شيء، ولا تدعوا مستقبل المنطقة ومصير شعوبها وثرواتها يقرّره طرفان إقليميان ماضيان بأنانية مُطلَقة، وبدأب وجموح، في اختراق طبقات المنطقة، طولاً وعرضاً.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير | كيغل كارتونز

(باتريك شابات، كيغل كارتونز)

روسيا واللغز الإيراني الإسرائيلي في سورية

باسل الحاج جاسم

أدى استهداف إسرائيل القنصليةَ الإيرانية في دمشق إلى زيادة التوتّر بشكل كبير بين طهران وتل أبيب، مما أثار قلقَ روسيا حليفة سورية، فالتوتّر المتزايد قد يصعّب على روسيا موازنة علاقاتها مع كلّ من إيران وإسرائيل، الداعمتين لجهات متنافسة في الحرب السورية. ومن المثير للاهتمام أنّه بعد بداية حرب غزّة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، عزّزت روسيا تواجدها على طول مرتفعات الجولان السوري المحتلّ، من خلال إنشاء نقاط مراقبة، في محاولة روسيّة لِمَنع أيّ تصعيدٍ قد يُهدد مصالحها. ظلّ الحَفاظ على توازن العلاقات مع الفاعلين الرئيسيين كافّة في الصراع السوري، على رأس الأولويات الروسية، وتمثّل إسرائيل أحد هذه الأطراف الأكثر أهمّية. تأثّرت علاقات روسيا مع إسرائيل في الملف السوري بشكل متبادل، مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، إذ أدّت إلى تغييرات في السياسات الإسرائيلية تجاه سورية، مما انعكس على مسار التعاون الروسي الإسرائيلي بشكل عام. أخيراً، أثارت الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة ضدّ مواقع إيرانية في سورية، المخاوف التي أقلقت المسؤولين الغربيين عدّة أشهر، من أنّ الحرب الإسرائيلية ضد «حماس» في غزّة يمكن أن تتصاعد إلى صراع أوسع ضد سورية، وإيران ووكلائها في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يورّط حلفاء الأطراف المعنية، مثل روسيا وأميركا. ومع تراجع نفوذ روسيا، بسبب أولوية أوكرانيا لديها، والعقوبات الغربية التي أثّرت على قدرة موسكو على دعم حليفتها دمشق، التي تعاني هي الأخرى جرّاء عقوبات أميركية، تبرز إيران باعتبارها اللاعب الرئيسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدخّل إسرائيلي كبير. وكانت الحرب في أوكرانيا، التي أجبرت موسكو على إعادة تخصيص مواردها وإعادة تركيز طاقاتها، السبب الرئيس للتراجع النسبي للنفوذ الروسي في سورية. كان لروسيا وجود متعدد الأوجه في سورية؛ دور عسكري بوجود قوات على الأرض، ودور دبلوماسي فريد، إذ توسّطت للتوصل إلى اتفاقات بين أصحاب التأثير الذين لم يكن لديهم أيّ اتصال مباشر، مما عزز نفوذها، وكان الاتفاق على عودة القوات الحكومية إلى الجنوب في عام 2018، نتيجة الجهود الروسية. تكثيف إسرائيل ضرباتها ضدّ المجموعات المدعومة من إيران في سورية، منذ أكتوبر الماضي، يأتي مع تحوّل رئيس في السياسة الإسرائيلية، فهي لم تعد تخبر روسيا، داعمة سورية، مسبقاً بأي هجمات على الأراضي السورية، وقال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، بحسب وكالة إنترفاكس، إنه، وفيما يمثّل «قاعدة عامة، لا تقوم إسرائيل بإبلاغ روسيا قبل ضرباتها في سورية... نكتشف ذلك بعد حدوثها». ويؤدي هذا التغيير إلى تفاقم العلاقات المضطربة بالفعل بين إسرائيل وروسيا، وهناك خطر من ظهور سورية جبهةً جديدةً في الحرب بين إسرائيل و«حماس».

لقد اقتربت إسرائيل من الخط الأحمر الروسي في سورية من خلال استهداف البنية التحتية السورية الحيوية، ومع ذلك، فإنّها لم تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها روسيا بشأن أوكرانيا، حيث رفضت إسرائيل نقل الأسلحة الفتاكة إليها، ولم تنضمّ إلى نظام العقوبات ضد موسكو. وتشكّل المواجهة بين إيران وإسرائيل عقبة أخرى أمام حلّ الصراع السوري، فمن ناحية، تحاول روسيا الحدّ من التوتّرات، ومن ناحية أخرى، سمحت لإسرائيل بتدمير المواقع الإيرانية والمدعومة من إيران في سورية، مراراً وتكراراً. واليوم، أدّى التعاون الوثيق بين موسكو وطهران، نتيجة الحرب في أوكرانيا، إلى تعقيد عملية التوازن الروسية بشكل خطير. جعلت الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الغربية التي تلتها، إيران لاعباً رئيسياً في التحايل على العقوبات، بالإضافة إلى ذلك، أصبحت طهران في الأساس طرفاً في الصراع في أوكرانيا بسبب تزويدها روسيا بالطائرات من دون طيّار. باختصار، أصبحت طهران أكثر أهمية بالنسبة لموسكو الآن، مما كانت عليه سابقاً، مما يجعل من الصعب على موسكو ممارسة الضغط عليها. ورغم التحدّيات الجمّة التي تحيط بالموقف الروسي، تبقى سورية بالنسبة إلى موسكو ورقة مساومة ثمينة، يمكن استخدامها في المفاوضات مع تركيا وإيران وإسرائيل، وحتى مع واشنطن، أو كأداة للحصول على تنازلات.

> **ظلّ الحفاظ على توازن العلاقات مع الفاعلين الرئيسيين كافّة في الصراع السوري، على رأس الأولويات الروسية، وتمثّل إسرائيل أحد هذه الأطراف الأكثر أهمّية**

(كاتب عربي في أستانة)

عن القضية «173»

أحمد ماهر

قبل أيام، هناك خبر هام، وسعيد في الوقت نفسه، إسدال الستار على القضية «173» في مصر، الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، ذات الطابع المدافع أو الحقوقي، أو القضية التي عُرفت إعلامياً بـ«قضية التمويل الأجنبي»، إذ قرّر قاضي التحقيق استبعاد جميع الجمعيات الحقوقية من قرار منع السفر والحجز على الأموال، وبعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، مما يترتّب عليه إلغاء أوامر منع السفر التي صدرت في وقت سابق. وبالفعل، تمكّن بعض الزملاء المحامين من السفر إلى خارج مصر من دون عوائق، لأول مرّة منذ ما يقارب عشر سنوات. وبذلك تنتهي فصول المحاكمة الانتقامية، التي بدأت في صيف 2011، بوصفها نوعاً من الانتقام والتنكيل بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية، التي كانت داعمةً للحراك الثوري في مصر في تلك الفترة. تبدأ القصّة عندما استعان المجلس العسكري الحاكم، بعد قيام الثورة في 2011، بالسفيرة فايزة أبو النجا (وزيرة التعاون الدولي في عهد حسني مبارك)، كانت هناك، في حينه، حالة رفض لدى المجموعات الثورية لإعادة تعيين وجوه النظام القديم مرّة أخرى، خصوصاً السفيرة أبو النجا، التي كان لها دور كبير في توجيه المِنَح الأجنبية المقدّمة لمصر في اتجاه المشروعات الحكومية التي تشرف عليها حرم رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، سوزان مبارك، ثم نسبتها إنجازاتٍ فرديةً إلى الرئيس الأسبق وعائلته، إضافة لشبهات الفساد التي طاولت كثيراً من المشاريع وأوجه صرف المِنَح والمعونات الأجنبية فيها. وبعد الثورة، كان هناك عداء صريح بين أبو النجا، ومنظّمات المجتمع المدني، التي كان لها دور كبير في التمهيد لحالة الحراك السياسي قبل عام 2011، وهي الجمعيات والمؤسّسات التي لها أنشطة لمناهضة التعذيب في أقسام الشرطة أو مراقبة الانتخابات أو فضح الانتهاكات أو تقديم الدعم القانوني للمعارضين. لذلك، كانت أبو النجا ترى أنّ تلك النوعية من المجتمع المدني (نوعية مزعجة) تثير الفوضى وتجب محاربتها، فكان لأبو النجا دور كبير في تزكية نظرية المؤامرة لدى المجلس العسكري الحاكم، في ذلك الوقت. في يوليو 2011، توتّرت العلاقة بين المجلس العسكري الحاكم في مصر والقوى الثورية المحرّكة للشارع، وبما أنّ حركة السادس من إبريل كانت الأبرز والأكثر تنظيماً، فقد اختص المجلس العسكري الحاكم المجموعة ببيان خاص، يتهمها بتلقّي تمويلات، وتدريبات في دولة صربيا، لقلب نظام الحكم. بعد ذلك بأيام، اقتحمت مقرّات عدد من المنظمات الحقوقية الأجنبية التي تعمل في مصر، وألقي القبض على عدد من العاملين فيها، وسط خطاب إعلامي شعبوي معادٍ للجمعيات الحقوقية، وكان لأنصار نظام مبارك، الذين أصبحوا بالتبعية أنصار المجلس العسكري الحاكم، ثأر، كذلك، مع المنظمات الحقوقية، فساهموا في خطاب التحريض. ورغم الخطاب الإعلامي الموالي الذي توعّد العاملين في المنظمات الحقوقية بالويل والثبور وفظائع الأمور، هبطت طائرة خاصة أميركية لتقلّ العاملين الأجانب منهم فقط، قبل إجراءات تقديمهم للمحاكمة، فغادروا جميعا عدا روبرت بيكر، الذي كان يعمل في المعهد الديمقراطي الأميركي، حينها، على برامج مراقبة الانتخابات، وتأهيل الأحزاب الجديدة، لكنّه رفض مغادرة مصر لأنّه لم يعتقد أنّ ما يفعله جريمة، ولا ينبغي له الهرب وترك زملائه الحقوقيين المصريين يواجهون المحاكمة وحدهم. كلّفت الحكومة وزير العدل بتشكيل لجنة تقصّي حقائق بشأن مزاعم التمويل الأجنبي للمنظمات المحلية أو المنظّمات الأجنبية غير المرخّص لها في مصر. وفي فبراير/ شباط من العام 2012، أحيل 43 شخصاً، بينهم 19 أميركياً وخمسة مصريين وألمانيان وثلاثة عرب، على محكمة الجنايات بتهمة تلقّي تمويل أجنبي في مخالفة للقانون، واستعمالها في أنشطة محظورة. ولكن، في 28 فبراير عام 2012، قرّرت هيئة المحكمة وقتها التنحي عن النظر في القضية لاستشعارها الحرج. وبعد تكليف قاضٍ آخر بمباشرة القضية، قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة 27 متهماً (غيابياً) بالسجن خمس سنوات وبمعاقبة خمسة آخرين حضورياً بالحبس سنتين، وبمعاقبة 11 آخرين بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ، وتغريم كلّ متّهم ألف جنيه، وغلق جميع مقرّات وفروع بعض هذه المنظّمات، ومصادرة أموالها. وفي العام 2016، فُتحت القضية مرّة أخرى، وتمت متابعة باقي الجمعيات والمنظّمات المصرية التي لم تُحاكم في الجولة الأولى، ومُنع عدد من النشطاء الحقوقيين من السفر. وفي أواخر عام 2018، صدر حكم ببراءة الـ 43 متهماً، غالبيتهم أميركيون وأوروبيون، وعزا كثيرون أسباب ذلك إلى الضغوط الأجنبية، تلك الضغوط التي استطاعوا بها إخراج الأجانب من مصر بطائرة خاصة أميركية عام 2011، قبل بدء المحاكمة. ومع بدء جولات الحوار الوطني عام 2023، ومشاركة عدد من الحقوقيين الممنوعين من السفر في عدد من جلسات الحوار، بدأ استبعاد بعضهم من المراكز المتّهمة تباعاً، حتى أُغلقت القضية، أخيراً، ورفع الحظر على السفر والحجز على الأموال.

وفي ذلك ملاحظات عدّة. الأولى، إنّ إغلاق القضية بعد أكثر من 12 عاماً هو قرار صحيح في الأساس، ويُعتبر تصحيحاً لوضع خاطئ، حتى لو كان سبب القرار ضغوطاً أوروبية أو من أجل استئناف المعونات للحكومة المصرية، وإن كان الأفضل، طبعاً، أن يكون القرار نابعاً من قناعة وطنية. الملاحظة الثانية، هي ذلك العداء الذي ظهر لدى السلطة ضدّ المجتمع المدني الذي يعمل في المجال الحقوقي والدفاعي، واستخدام نظرية المؤامرة لتبرير التنكيل والتضييق. في المقابل، نجد أنّ السلطة، سواء في عهد مبارك أو كلّ من جاء بعده، تتسامح مع التمويل الأجنبي الوارد للجمعيات الخيرية والتنموية فقط، فهي غير مزعجة للسلطة، تأتي بتمويلات ومنح خارجية تعالج عجز الحكومة عن أداء واجباتها، كما أنّ الأنشطة الخيرية والتنموية يمكن نسبتها إلى الحكومات وإلى رأس الدولة، على عكس الأنشطة الحقوقية والدفاعية. وتتمثّل الملاحظة الثالثة في أنّ خطاب السلطة يستخدم نظرية المؤامرة، وباقي القصص الخيالية حول ما يطلق عليه مؤامرات الجيل الرابع لإضعاف الجيوش، عندما يتحدّث عن الجهات المانحة للمنظمات والجمعيات الحقوقية، رغم أنّها هي نفس الجهات المانحة للعديد من المنظمات والجمعيات التنموية التي تعمل في كنف المشروعات الحكومية، وهي الجهات المانحة التي تدعم تدريبات ودعم وتأهيل عدة وزارات وهيئات حكومية، بل والجيش والشرطة والقضاء، أيضاً. ولكن هل ينتهي الأمر بعد ذلك القرار الإيجابي بإغلاق القضية، والسماح بسفر الحقوقيين المعارضين؟ هل ستتغير نظرة السلطة الحاكمة إلى المجتمع المدني العامل في أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان ورصد انتهاكات الأجهزة التنفيذية أو التي تعمل في رقابة الأداء الحكومي ورصد وقائع الإهمال والفساد أو وقائع تزوير الانتخابات؟ بالطبع لا، وفي تقدير كاتب هذه السطور أنّ تلك الخطوة تُعتبر في السياق نفسه لآخر الإجراءات التي تُعتبر تخفيفاً نسبياً للقبضة الأمنية، مثل الحوار الوطني وبعض المساحات الضئيلة (المحكومة) التي سُمح بها في العامين الماضيين، لكنّ ذلك لا يعني تغيّر نظرة السلطة الحاكمة تجاه المجتمع المدني الدفاعي أو المنظمات الحقوقية. عموماً، يمكن اعتبار انتهاء القضية أمراً إيجابياً، كما أنّ استمرارية عمل عدة منظمات حقوقية طوال السنوات السابقة، في مثل تلك الظروف، لهو عمل بطولي يستحق التقدير.

> **إغلاق القضية بعد أكثر من 12 عاماً قرار صحيح في الأساس، ويُعتبر تصحيحاً لوضع خاطئ، ولو كان سبب القرار ضغوطاً أوروبية أو لاستئناف المعونات للحكومة المصرية**

فايزة أبو النجا، شرم الشيخ، 2002 (مروان نعماني/فرانس برس)

(ناشط مصري)

بن غفير ليس وحيداً

بشير البكر

عندما يدعو وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى إعدام الأسرى الفلسطينيين ولا يجد ردّاً، فهذا يعني أنّه ليس وحده من يفكّر هكذا. يُصرّح هذا العنصري اليميني المتطرّف بضرورة إعدام أسرى بسبب الاكتظاظ في السجون، ولا يجد من يستنكر كلامه أو يعاقبه على ذلك. حين لا يطرده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من مجلس الوزراء، فهذا يعني أنّه يشاركه النظرة ذاتها مع فارق بسيط، أنّ بن غفير أكثر وقاحة فقط. وعندما يصمت بقية أعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الحرب، والمعارضة الإسرائيلية، كما سبق لهم أن فعلوا حيال دعوة وزير التراث الإسرائيلي، عميحاي إلياهو، الذي اقترح ضرب غزّة بقنبلة ذرّية، فهذا يؤكد أنّهم جميعاً على الموجة العنصرية المنفلتة ذاتها، التي تُعبّر بوضوحٍ عما بلغته المؤسّسة الإسرائيلية من تطرّف. ليس كلام بن غفير من فراغ أو دعوة من دون سند، وتؤكّد هيئة شؤون الأسرى الفلسطينية أنّ تطبيق دعوته ساري المفعول في السجون الإسرائيلية، حيث قُتِلَت مجموعة من الأسرى منذ بداية الحرب على غزّة، كما تمارس إسرائيل الاحتجاز القسري لمعتقلين من القطاع، بينهم نساء وأطفال، في أكثر من سجن، لا يقل فظاعة عن «غوانتانامو»، ولا أحد يستنكر هذه الجريمة.

يُراقب العالم بصمت جرائم إسرائيل في غزّة، وفي مقدّمتها التجويع الذي يستخدم سلاحاً للقتل، من أجل توفير ثمن القذائف، وبينما لا تتوقّف المظاهرات في إسرائيل من أجل الإفراج عن عشرات الأسرى الإسرائيليين في غزّة، وهذا حقّ مشروع، لا أحد في إسرائيل على استعداد لرؤية الصورة المُرعبة على الجانب الآخر. لو كانت إسرائيل تعترف بحقوق الإنسان والقانون الدولي لما أسقطت حقّ حماية الأسرى، ولعاملتهم على نحو لائق، لكنّها ليست في هذا الوارد وهي تجد من يوفّر لها الغطاء في الهيئات الدولية، بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية.

ليس بن غفير عنصرياً إسرائيلياً مُنقطع الجذور عما يحصل في العالم، هناك ملايين يشبهونه في كلّ مكان، منهم من يقودون حكومات في بلدان أوروبية عريقة حضارياً، وبعضهم يطلّ بصورة دائمة من وسائل إعلام دولية ذات سمعة. وهناك من لا يتحرّج من تبني خطاب بن غفير، وبعضهم الآخر يُمارس الصمت حيال الجرائم الإسرائيلية المُروّعة، ويدير وجهه عما يحصل من تدمير يومي، وقتل عائلات بكاملها. يسكتون عن تجويع الأبرياء وقطع الماء الصالح للشرب عن أكثر من مليوني إنسان، ولا يحرج ضمائرهم المنحرفة أن تعامل إسرائيل أهل غزّة كالحيوانات. والأكثر من ذلك، أنّ هؤلاء يتلقّون عقوبة ثمن تطاولهم على الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ديمقراطية الاستيطان والأبارتهايد التي زرعوها في أراضي الفلسطينيين كي تسمّم حياة هذه الجزء من العالم، وتدمّر مستقبل أجياله، وتمنعه من أن يعيش على أرضه مثل باقي شعوب العالم. يريدون طرد الناس من بيوتهم، ويستكثرون عليهم حتى الاحتجاج، في حين أنّ القانون الدولي يُقِرّ بحقّ الشعوب في المقاومة.

في العالم العربي هناك تيار واسع على شاكلة بن غفير، لا يقتصر فقط على مطبّعين يواصلون «البزنس» مع القتلة؛ مجرمي الحرب في إسرائيل، الذين دمّروا حياة الملايين من الفلسطينيين، بل يتجاوزهم إلى الشهود على الجريمة، سواء كان عن رضا أو خوف أو بداعي العجز. كلّ هؤلاء شركاء بدرجات في جريمة إبادة غزّة، التي تقاتل بعينيها ولا تركع، لا تدافع عن نفسها فقط، بل عن حقّ كلّ الأحرار بالكرامة والحرّية. غزّة الصغيرة والفقيرة، المحاصرة بالطغاة، معجزة إنسانية في هذا العالم الشاسع والغني، تُعلّمه كلّ يوم قيمة الدفاع عن الحقّ والعدالة، ولا تتراجع عن ذلك مهما كان الثمن.

إيران... عاشرة الدول النووية؟

بيار عقيقي

حين أمر الرئيس الأميركي هاري ترومان بإلقاء أول قنبلة نووية في التاريخ على هيروشيما اليابانية، في 6 أغسطس/ آب 1945، لم يكن مُكترِثاً بأيّ طرف، عدا الاتحاد السوفييتي، الأكثر قدرة في ذلك الوقت على استيلاد قنبلة مماثلة. وبعد نحو 79 عاماً، أصبح السلاح النووي جزءاً من ترسانة بريطانيا وباكستان وفرنسا والصين وإسرائيل وكوريا الشمالية والهند، بالإضافة إلى الأميركيين والروس. تسع دول كانت حتى أول من أمس الخميس، حين أبدى الحرس الثوري الإيراني استعداده لـ«تغيير عقيدة» طهران النووية، بما يعني عزماً لا إقراراً، وفق الاستخبارات الأميركية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بامتلاك قنابل نووية. ما الذي تعنيه نوايا الحرس الثوري في حال لم تقفْ عند حدّ التصريحات التهديدية المتبادلة بينه وبين إسرائيل؟ تعني أنّ مبدأ «الردع النووي» في الشرق الأوسط سيُمسي في مَهبّ الريح. وامتلاك إيران سلاحاً نووياً سيحفّز دولاً خليجية وعربية، فضلاً عن تركيا، للاقتداء بها. صحيحٌ أنّ ذلك سيضع الشرق الأوسط برمّته على فوهة بركان، غير أنّ لا أحد سيبالي بذلك، طالما وفقاً له، أنّ هذا النوع من السلاح سيؤهّل مالكه للخروج من نادي الدول التقليدية إلى مصاف دول الرعب، على مستوى الإقليم والعالم. يكفي هؤلاء مراقبة كوريا الشمالية. تخيّلوا أنّ دولة معزولة سياسياً، وشبه محاطة جغرافياً بجبابرة في أقصى الشرق الآسيوي، تمكّنت من كسب عضوية المعسكر النووي، من دون أن تمنع العقوبات الدولية المفروضة عليها من ذلك. العالم يملك عينان وأذنان وحدْس، بالمعنى المجازي لمفاهيم الدول. عنصر «المراقبة» بالغ الأهمية في السياقات العالمية، فحين تراقب الصين غزواً روسياً لأوكرانيا، من دون مقاومة غربية حقيقية، ستتشجّع في التلويح بورقة القوّة ضد تايوان. وحين تراقب دول صغيرة، صادف حظّها السيئ وقوعَها بين قوى إقليمية كبرى، مجريات صدام ما، ستختار الطرف الأقوى، مهما كان ظالماً، لأنّ القويّ وحده يَحْكُم. وإذا كانت «المراقبة» مُرتَكَزٌ في ملفات تبدو ثانوية مقارنةً بالسلاح النووي، فكيف حين يتعلق الأمر به؟

صحيح أنّ الأميركيين يتصرّفون ببرود نسبيّ مع كوريا الشمالية، ويعملون على تحصين مواقعهم في كوريا الجنوبية واليابان والفيليبين، على سبيل المثال لا الحصر، إلا أنّ ذلك لا يعني معياراً ثابتاً، يتم التعامل بموجبه مع الدول النووية. مع باكستان والهند، لامبالاة أميركية تقريباً في امتلاكهما السلاح النووي. بريطانيا وفرنسا حليفتان تقليديتان. مع روسيا، تجربة ناهزت ثمانية عقود، وضمنها معاهدات نووية. مع الصين، يبقى احتياط الدولار فيها السلاح الأقوى بالنسبة للأميركيين، وعليه يُمكن «التحكّم» بالوضعية النووية الصينية. أما إسرائيل، فتتمسّك الولايات المتحدة بالموقف الرسمي الإسرائيلي الذي لم يعترف يوماً بحقيقة امتلاك السلاح النووي. تبقى إيران. قيل كثير عن أنّ ما بعد 13 إبريل/ نيسان 2024 غير ما قبله، سواء بالاستهداف الإيراني المباشر لإسرائيل، أو بفعل تصريحات الحرس الثوري النووية. لكنّ الثابت أنّ مسار العلاقة الغربية بين واشنطن وطهران سيتفرّع إلى خطّيْن متوازييْن لن يلتقيا. الأميركيون ليسوا في وارد ترك الأمور على غاربها، وغضّ النظر عن احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي. حتى أنّ الوسط السياسي في طهران يدرك أنّ أيّ محاولة جدّية لامتلاك مثل هذا السلاح ستدفع بالعلاقة مع واشنطن إلى مستوى لا يمكن العودة منه. وإيران «المراقبة» تدرك أنّ لا أحداً سيأتي لنجدتها، لا الصين ولا روسيا ولا غيرهما. أما إسرائيل، فيكفي النظر إلى الأشهر التي تلت السابع من أكتوبر لإدراك الموقف الأميركي منها. ومن الطبيعي، بحسب هذه المعادلة، أن تمنع واشنطن تحوّل طهران إلى الطرف العاشر في النادي النووي، مع تأكيد الرئيس الأميركي جو بايدن ذلك في إصراره على الدفاع عن إسرائيل. تسع سنوات كانت كافية لطيّ صفحة الضحكات المتبادلة بين محمد جواد ظريف وجون كيري، من أجل «مراقبة» عبوس حسين أمير عبد اللهيان وأنتوني بلينكن.

الصراع في الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة

حسن نافعة

تتميّز منطقة الشرق الأوسط بتعدّد صراعاتها وتعقيدها وتشابكها، إلى حدّ التداخل العضوي فيما بينها. لذا، يبدو أنّ هذه المنطقة دخلت مرحلة صراعية جديدة عقب شنّ إيران هجوماً عسكرياً مباشراً على إسرائيل، في 13 إبريل/ نيسان الحالي، ردّاً على عدوان كانت إسرائيل قد شنّته على القنصلية الإيرانية في دمشق، وراح ضحيّته عدد لا يستهان به من كبار ضبّاط الحرس الثوري الإيراني. وبصرف النظر عن الجدل بشأن حجم الخسائر الإسرائيلية التي نجمت عن هذا الهجوم، الذي استخدمت فيه إيران مئات الطائرات المُسيّرة والصواريخ الباليستية والمُجنّحة، سيكون من الصعب على إسرائيل ابتلاعه أو السكوت عنه، وقد عمدت فجر أمس إلى ضرب مواقع في داخل إيران، وقد يستدعي هذا ردّاً إيرانياً أقوى، ربما تكون له تداعيات شديدة الخطورة على المنطقة بأسرها.

لإدراك طبيعة (وسمات) المرحلة التي بدأت إرهاصاتها تظهر في المنطقة، علينا تذكّر أنّ للصراع المحتدم حالياً بين إيران وإسرائيل أسباباً وجذوراً عميقة، تعود بداياتها إلى الثورة الإسلامية الكبرى (1979)، التي أطاحت نظام الشاه الذي ربطته بإسرائيل والولايات المتّحدة علاقات قوّية ومتميّزة. بمجرّد نجاح هذه الثورة، قامت إيران على الفور بقطع جميع علاقاتها مع إسرائيل، ولم تكتفِ بطرد السفير الإسرائيلي، وإنّما قرّرت أيضاً تسليم منظمةِ التحرير الفلسطينية مقرَّ السفارة الإسرائيلية في طهران. وبذلت إسرائيل فيما بعد جهوداً مُضنية لاحتواء الثورة الإيرانية واستعادة نفوذها القديم في طهران، خصوصاً عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وتمكّنت بالفعل من إقامة جسور اتصالات سرّية زوّدت عبرها إيران بأسلحة إسرائيلية (خلال 1981-1983)، ومكّنتها من إبرام صفقة سرّية للحصول على سلاح أميركي في عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان (عرفت بعد كشفها عام 1986 بـ«فضيحة الكونترا» أو «إيران غيت»). ولأنّ هذه المحاولات كلها باءت بالفشل، راحت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية تأخذ مُنحى صراعياً متصاعداً باطراد، خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع العراق، إلى أن وصلت إلى حالة الصدام المسلّح التي هي عليها الآن.

للصراع المحتدم بين إيران وإسرائيل منذ فترة طويلة روافد كثيرة ومتشعّبة بشأن ثلاث قضايا أساسية: برنامج إيران النووي، وبرنامج التسلّح الصاروخي، ونفوذ إيران الإقليمي الذي تستمدّه من علاقاتها المتميّزة بفصائل المقاومة المسلّحة في فلسطين، وبحزب الله في لبنان، وبجماعة أنصار الله في اليمن، وبأحزاب وتيّارات موالية لها في العراق. ولأنّ برنامج إيران النووي هو أكثر ما يثير قلق إسرائيل، ترى الأخيرة أنّه يشكل تهديداً وجودياً بالنسبة إليها، ومن ثمّ يستحيل التسامح معه أو غضّ الطرف عنه. لذا سعت إسرائيل دوماً، لاسيّما عقب تولي بنيامين نتنياهو مقاليد الحكم، لا إلى عرقلة هذا البرنامج أو تحجيمه فحسب، وإنما أيضاً، إلى وقفه كلّياً بل وتدميره إن أمكن، ما يُفسّر اعتراض نتنياهو بشدّة على الاتفاق الذي أبرمته مجموعة 5+1 في عام 2015 مع إيران. بل ذهب نتنياهو إلى حدّ مهاجمة الرئيس باراك أوباما علناً، في خطاب ألقاه في اجتماع مشترك للكونغرس بغرفتيه (الشيوخ والنواب)، وراح يواصل ضغوطه إلى أن نجح في إقناع الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب الأحادي منه عام 2018. على صعيد آخر، لم يكن نتنياهو سعيداً قط بالسياسة التي تبنّاها الرئيس جو بايدن تجاه إيران، والتي استهدفت إعادة الولايات المتّحدة إلى الالتزام باتفاق 2015، والدخول معها في مفاوضات لهذا الغرض. وليس من المستبعد أبداً أن تكون الضغوط التي مارسها نتنياهو على إدارة بايدن، عبر اللوبي الصهيوني القوي في الولايات المتّحدة، هي من الأسباب الأكثر أهمية التي أدت إلى تعثّر وجمود هذه المفاوضات، وحالت حتى الآن دون عودة الولايات المتّحدة للاتفاق. غير أنّ القول بمحورية ملف إيران النووي، في سياق تنامي العلاقات الصراعية بين إيران وإسرائيل، لا يعني أبداً التقليل من أهمّية الملفين الآخرين، أي الملف الخاص ببرنامج إيران للتسلح الصاروخي والملف الخاص بنفوذ إيران الإقليمي، وكلّها ملفات مترابطة ومتداخلة، بدليل أنّ إدارة بايدن حاولت إدخالهما في مفاوضات العودة الأميركية إلى اتفاق 2015، وهو ما رفضته إيران رفضاً قاطعاً. فقد حرصت إيران حرصاً شديداً، ليس على تحديث برنامجها الصاروخي إلى أقصى مدى ممكن فحسب، وإنما على تزويد حلفائها في لبنان وفلسطين واليمن والعراق بعديد أنواع الأسلحة الحديثة التي نجحت في تطويرها، أيضاً. لقد تبنّت إسرائيل في مواجهة إيران سياسة ببعدين رئيسيين. يستهدف الأول تغيير النظام في إيران بالقوة، بالتعاون مع الولايات المتّحدة إن أمكن، أو بمفردها إذا لزم الأمر، من خلال توجيه ضربة عسكرية شاملة لجميع المنشآت النووية الإيرانية. ويستهدف الثاني العمل على تقويض ومحاربة النفوذ الإيراني المتغلغل في جوارها المباشر، خاصة في لبنان وسورية وفلسطين، وذلك من خلال توجيه ضربات إجهاضية مستمرة، ليس إلى وكلاء إيران في المنطقة فقط، وإنما أيضاً للأفراد الإيرانيين الذين يقومون بمهام التدريب أو التسليح أو تقديم المشورة لهؤلاء الوكلاء. وقد فعل نتنياهو كلّ ما في وسعه لإقناع الإدارات الأميركية المتعاقبة بالمشاركة مع إسرائيل في توجيه ضربة قاصمة تؤدي إلى تغيير النظام في إيران، ورغم فشله في تحقيق هذا الهدف حتى الآن، إلا أنّه لم يكف مطلقاً عن القيام بعمليات تخريب داخل إيران نفسها، شملت تعقّب وقتل العلماء النوويين، وشنّ هجمات سيبرانية، والعمل على إثارة الاضطرابات الداخلية في إيران. كما شنّت إسرائيل، في الوقت نفسه، حملات عسكرية موجعة على حلفاء إيران في المنطقة، لاسيما حزب الله في لبنان، وكلّ من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزّة. وفي مواجهة هذه السياسة الإسرائيلية، اعتمدت إيران سياسة «الصبر الاستراتيجي»، وهي سياسة تقوم على محاولة تحجيم الصراع مع إسرائيل عند مستوياتٍ يمكن التحكم فيها، ولا مانع من القيام بعمليات تكتيكية للردّ على الاستفزازات الإسرائيلية مباشرة أو من خلال حلفائها في المنطقة، ولكن من دون السماح لإسرائيل باستدراجها نحو مواجهة عسكرية مباشرة. ويعود السبب في تبنّي إيران هذه السياسة إلى اعتقادها أنّ الوقت يعمل لصالحها، وأنّ مصالحها الاستراتيجية تتطلّب العمل بأناة وصبر لاستكمال مقومات البناء الداخلي، خصوصاً ما يتصل منه بالبرنامجين النووي والصاروخي، مع التصدّي، في الوقت نفسه، للعقوبات الأميركية. وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى أن ارتكب نتنياهو حماقة ضرب القنصلية الإيرانية في دمشق. هنا، أدركت إيران أنّ إسرائيل ترى في سياسة «الصبر الاستراتيجي» علامة ضعف ترجّح أنّ تدفع إسرائيل إلى التمادي والاستمرار في التصعيد، ومن ثمّ عليها أن تردّ لتثبيت قواعد الاشتباك السابقة أو حتى لتغييرها وإرساء قواعد جديدة تقوم على الردع الحقيقي والمتبادل. رأت تحليلات عربية نُشرت عقب الهجوم الإيراني المباشر

> وصف الهجوم الإيراني على إسرائيل بـ«مسرحية هزلية» تحليل ينطلق من دوافع طائفية، فيعجز عن ولوج عمق الأشياء، وتمحيص تأثيراتها الاستراتيجية والجيوسياسية

> دخول إيران مباشرة على خطّ المواجهة المسلّحة مع إسرائيل، لأول مرّة، ستكون له تداعيات هائلة على مسار الصراعات المتداخلة في المنطقة

على إسرائيل فيه «مسرحية هزلية»، بدليل ضخامة الهجوم وضحالة الخسائر الناجمة عنه، غيرَ أنّ هذا النوع من التحليلات ينطلق من دوافع طائفية، وبالتالي يعجز عن ولوج عمق الأشياء، وتمحيص تأثيراتها الاستراتيجية والجيوسياسية. والأرجح أنّ إيران أرادت من هذه الضربة إيصال رسائل مفادها؛ أنّها قادرة على الوصول إلى كلّ مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى إلحاق الأذى بإسرائيل، وبأنّها لا تخشى الحرب والمواجهة الشاملة، وتحرص على تجنّبها، لكنّها ستخوضها بكلّ عزم وإصرار إن فرضت عليها، خصوصاً أنّها وجّهت ضربتها في وقت تواجه فيه إسرائيل مأزقاً يعكس هشاشتها الاستراتيجية. فإسرائيل فشلت من قبل في منع «طوفان الأقصى»، وعجزت في مدى أكثر من ستة أشهر عن تدمير «حماس» أو استعادة الأسرى أو إجبار الفلسطينيين على مغادرة أرضهم. وها هي تعجز اليوم عن التصدّي وحدها لهجوم إيراني محدود، نجح رغم كلّ شيء في الوصول إلى قواعدها العسكرية، في قلب الأراضي الفلسطينية المحتلّة في 1948، وتم استنفار كل أجهزة الدفاع الغربية وأنظمتها الموجودة في المنطقة لصدّه، بما في ذلك الأنظمة الأميركية والبريطانية والفرنسية، بل أسهمت دولٌ عربية في حماية إسرائيل، وكلّها عوامل تزيد من استحكام المأزق الاستراتيجي الذي تواجهه إسرائيل على مختلف الصُعُد. فإذا أضفنا إلى ما تقدّم أنّ المجتمع الإسرائيلي، بما فيه نخبته السياسية، منقسم على نفسه في زمن حرب، لأول مرة في تاريخ الحروب الإسرائيلية، لأدركنا أنّ كلّ الخيارات المتاحة أمام إسرائيل في اللحظة الراهنة تبدو سيئة. فهي، من ناحية، لا تستطيع تجاهل الضربة الإيرانية، لأنّ من شأن هذا التجاهل تعميق أزمتها الداخلية إلى درجة قد تهدّد بسقوط حكومتها الحالية، وبدء مرحلة المحاسبة التي قد تطاول الجميع. وهي لا تستطيع، من ناحية أخرى، أن تردّ بقوّة، ومباشرة في الأراضي الإيرانية، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى توسيع نطاق المواجهة وتحوّلها إلى حرب إقليمية شاملة، وهو ما ستسعى الإدارة الأميركية، التي تستعدّ لانتخابات رئاسية شديدة الصعوبة والحساسية، إلى تفاديه بكلّ الطرائق الممكنة.

أخلص مما تقدم إلى أنّ دخول إيران مباشرة على خطّ المواجهة المسلّحة مع إسرائيل، لأول مرّة في تاريخ البلدين، ستكون له تداعيات هائلة على مسار الصراعات المتداخلة في المنطقة، سواء اكتفت إسرائيل بالردّ أمس على الضربة الإيرانية أو لم تفعل، وسيؤدي في الوقت نفسه إلى تثبيت الاستقطاب القائم في المنطقة حالياً، بين محور المقاومة الذي أصبحت إيران تقوده رسمياً وعلناً والمحور الداعم للهيمنة الأميركية والإسرائيلية، وهو ما قد يشكّل خطراً داهماً على مستقبل الدول العربية المشاركة فيه.

(كاتب وأكاديمي مصري)

شهوة التوسّع والاستيطان الصهيوني من غزّة إلى التطبيع

خالد الحروب

الاستيطان والتوسّع يُجسّدان الدورة الدموية للصهيونية، إذا توقّفا انهار المشروع، كما يؤشّر تاريخ هذه الأيديولوجية منذ وُلدت في أواخر القرن التاسع عشر. إنهما يتّخذان أشكالاً يتسّع طيفها، من المباشرة الفجّة إلى المواربة الناعمة. السُذّج من المطبّعين العرب، من الخليج إلى المحيط، «يطيشون» على سطح شعارات النمط المواربِ والناعم من التوسّع، مثل التعايش الديني والتعاون التجاري، وغير ذلك. كلامٌ رخوٌ يبيعهم إياه حاخاماتٌ ورجالُ أعمالٍ و«فنّانون» يأتون باسمين إلى بلادنا في أيديهم جوازات سفر أميركية وغربية، وفي قلوبهم إسرائيل والصهيونية. المرحلة الأوّلية في نعومة الكلام التعايشي والمشروعات التعاونية «البريئة» تُؤسّس لمرحلة التوحّش والسيطرة اللاحقة. هذا ديدن الكولونيالية وتاريخها حيثما كانت، وأنّى تسرطنت. والصهيونية مشروع كولونيالي توسّعي في الجوهر، توسّعي كما عرّفها تيودور هرتزل (1904)، ونسخ عنه التعريف ذاته قادتها المتتابعون إلى زمننا هذا. وفي الوقت ذاته، هي مشروع طفيلي كولونيالي كما عَرَفَها العالَم، إذ اعتاشت في كنف عفن المشروعات الاستعمارية الأوروبية الكبرى. في الزمن الحالي تتوسع نحو الجوار، ثم جوار الجوار، نحو الأردن، وسورية، ولبنان ومصر، ثم العراق والخليج، والسودان والمغرب العربي.

نعومة التسلّل الأولي، ثمّ خشونة السيطرة اللاحقة، هي درس التاريخ الذي لا يريد عرب التطبيع قراءته وهضمه. تجارب الاستعمار الأوروبي في أفريقيا غنيّة بدروس غنيّة وبشعة، منها درس «النعومة أولاً، الاحتلال ثانياً»، يُكرّره أفارقة اليوم بمرارة ويصفعون بسببه، تخيّلاً، وجوه أجدادهم السُذّج. يقول الدرس ما يلي: مراحل الاستعمار والاحتلال الأبيض للقارة السمراء شهدت ثلاث حِقَب. تأتي أولاً البعثات الدينية، يتبعها رجال الأعمال، ثم تجيء سفن الحرب. الدين و«البزنس» الناعمان يقومان بتهيئة الأرض وطمأنة أهل البلاد الأصليين إزاء الوافدين الأجانب. رجل الدين ورجل الأعمال يجلبان الإيمان البريء والتجارة النافعة، إلى جانب أدوية ومخترعات تخدم الناس وتساعدهم على التقدّم، تماماً كما وعود اليوم الإسرائيلية للدول المُطَبّعة بأنّها ستتبادل مع تلك الدول الخبرات والعلوم، بل ستتحالف معها ضد أعدائها (!) يقع كثير من الناس في شرك المرحلة الناعمة من التوسّع، ويصير بعضهم مدافعين عن المُستعمِر، يبسطون مرافعاتهم بحناجر قوية. هؤلاء همّ أرذل طبقة في أي مجتمع، سواء أكان تحالفهم مع المُستعمِر عن دراية أم عن غباء. من دونهم، وكما تشير الخبرة التاريخية في أغلب حالات الاستعمار والاحتلال، ما كان لغالبية تلك التجارب أن تنجح. مع سيطرة الصهيونية الدينية على السياسة والمجتمع في إسرائيل، ضُخّت دفقاتٌ جديدةٌ في دورة الاستيطان والتوسّع الصهيوني. ما نراه الآن في الضفّة الغربية من سعار وفاشيّة لا تُوصف من المستوطنين ضدّ القرى الفلسطينية يؤشّر إلى الاندفاعة المجنونة لهذا الاستيطان. في سنوات ليست بعيدة، كان المستوطنون في الضفة الغربية يخشون على حياتهم ويُغلّف كثيراً منهم الشعور بالسرقة والخوف من أهل البلاد الأصليين. الآن، انقلب الحال في ظلّ العقود الطوال العجاف من «أوسلو» (1993)، وتزايد وتائر الاستيطان والمستوطنين، فتقترب أعدادهم من مليون مستوطن في الضفّة والقدس. هؤلاء المستوطنون الذين يسيطر ممثّلوهم على الحكومة والكنيست والتعليم، وكلّ المفاصل الحيوية في الدولة، تتسع شهيتهم إلى ما وراء «الحدود». يستخدمون خرائط توراتية تقول إنّ شرق نهر الأردن والجولان، وقسماً من لبنان (إلى نهر الليطاني)، هي أجزاء من «إسرائيل الكبرى»، التي تمتدّ جنوباً لتضمّ شمال الجزيرة العربية وصولاً إلى المدينة المنوّرة ومكة. كثيرون سيقولون الآن إنّ هذا ضرب من الخيال والتخويف غير العقلاني، فقد تغيّر العالم، وما كان ممكناً بالأمس لم يعد وارداً اليوم. كثير من هذه المقولات، وربّما حرفياً، كرّرها فلسطينيون وعثمانيون كثر، قادة رسميون، وأبناء الناس العاديين، عندما كان بعضهم يحذّر من الأطماع الصهيونية في أوائل القرن العشرين في فلسطين والمنطقة. من هو المجنون الذي قد يقتنع بترّهات بعض اليهود التي تنادي بدولة يهودية في فلسطين في وقت كانت فيه الإمبراطورية العثمانية تحمي بلاد الشام وتسيطر عليها كلّها، وفيالق جيوشها تمتدّ إلى قلب أوروبا؟ مع ذلك، فإنّ تلك الترّهات حدثت وصارت هي الواقع، وكلّ من استخف بها ضرب رأسه بالحائط بعدما سقطت فلسطين في أيدي البريطانيين، وبدأ المشروع يتحقق على الأرض. سُذّج اليوم الذين يصفون كلّ تحذير من إسرائيل والصهيونية بأنّه ترّهات، سوف يشتمهم أحفادهم في المستقبل إن لم يصبّوا اللعنة عليهم. الاستيطان والتوسّع كالنار التي لا تشبع، تأكل ذاتها إن لم تجدْ ما تأكله، لهذا نسمع الآن عن شهوة هذا الاستيطان للعودة إلى قطاع غزّة. أين ينتقل هذا التوسّع بعد السيطرة على الضفّة الغربية وإلى أين يتوجه؟ الجوار العربي كلّه مُهدد بالتوسّع التوراتي، اليوم وغداً من دون استثناء، وصولاً إلى الخليج؛ الهدف الغالي للتوسّع الصهيوني. في اللحظة الراهنة نقف في وجه أكثر تمثّلات الصهيونية وحشية وعنجهية واستعلاء، في وقت تسود فيه الرخاوة والضعف في المنطقة العربية، ومقادير لا يُستهان بها من الاستهبال والاستهانة بهذه التمثّلات، من الدار البيضاء إلى أبوظبي والرياض. أضعفت الأنظمة العربية الرسمية كلّ أيديولوجيات الممانعة: القومية واليسارية والإسلامية، خشيةً على مواقعها، وتسبب هذا الإضعاف الدائم في سيطرة ثقافة فردية تافهة وهشّة يسهل التلاعب بها من الخارج. ويأتي خطاب التطبيع واحداً من أوجه هذا التلاعب، والذي تديره من وراء الستار الأنظمة ذاتها لتكوين قاعدة شعبية لخياراتها الاستسلامية. تعتقد هذه الأنظمة، وببلاهة، أنّها تتشاطر على الآخرين عبر تجييش ذباب إلكتروني هدفه الحطّ من القضايا الكبرى، وفي مقدّمتها فلسطين، تحت لافتة المصلحة القُطْرِيّة لهذا البلد أو ذاك. ويتموضع التطبيع مع

> أضعفت الأنظمة العربية الرسمية كلّ أيديولوجيات الممانعة خشيةً على مواقعها، وتسبب هذا في سيطرة ثقافة فردية تافهة وهشّة يسهل التلاعب بها من الخارج

> أليس مريباً أن تتشكّل هيئات للحفاظ على «التراث اليهودي» في الجزيرة العربية التي أزيلت منها أماكن إسلامية بدعوى شبهة التوسّل بها وتقديسها؟

إسرائيل في قلب هذه المصلحة، وكأنّ هذه البلدان التي لا ينقصها مصادر قوّة لن تحافظ على ذاتها إلا من خلال التحاقها بالمشروع الصهيوني، وقبول قيادته الإقليمية. في البلدان المُستهدفة تطبيعياً، رجل الدين ورجل «البزنس» اليهودي هو الذي يقود الآن مرحلة التوسّع الناعم، تمهيداً للتوسّع الخشن القادم. الأول اخْتَرَعَ الديانة الإبراهيمية التي تبنتها بعض الأنظمة ببلادة تتغطّى بشعارات التسامح والتعايش، والثاني انطلق في مشروعات وشراكات لا تُحصى في البلدان العربية. سيستمرّ هذا التوسّع الناعم في السنوات المقبلة ويخلق مؤيّدين أغبياءَ له، وطبقات طفيلية منتفعة منه مادياً وتجارياً. وعندما تَصْلُبُ القواعدُ الناعمةُ يكون وقت طويل قد فات، ومفاصل أساسية سقطت في مصيدة التوسّع. المهزلة الكبرى أنّ لا أحد يستفيد من دروس التاريخ الحديث المفتوحة على مصراعيها برسم الاستفادة. مرّة أخرى، في بدايات الاستيطان اليهودي في فلسطين كانت التجمعات اليهودية الأوروبية ناعمة وزراعية، بل تتعاون مع أهل البلاد الأصليين. لم يَرَ «التسامح والتعايش» العثمانيين في تلك التجمّعات كما رآهما أهل فلسطين، أي خطراً مستقبلياً. صارت لتلك التجمّعات أحياء يهودية وكُنس، ثمّ أنظمة مالية خاصة وبنوك وصناعات، كانت تبني ذاتها بهدوء. لم يكن في الأفق أيّ مؤشرات لمستقبل سياسي أو سيطرة يمكن أن تؤول إليها تلك التجمّعات. كلّ ما كانت تقوم به هو العمل الناعم والدؤوب وتهيئة الأرض انتظاراً لتغيّر ما في الجيوستراتيجيا يوفّر اللحظة التي يتم فيها الانقلاب والتحوّل نحو الوجه الخشن من المشروع. النسخة الحديثة لذلك الفصل المرير نراها الآن في المشروعات الدينية والثقافية اليهودية والمشتركة، التي تتأسّس في الخليج، خاصّة في الإمارات والسعودية والمغرب، وكذا في المشروعات التجارية والخبراتية التي تُسمّى مُتبادلة، فيما هي ذات اتجاه واحد. أليس من المريب حقّاً أن تتشكّل هيئات وجمعيات للحفاظ على «التراث والتاريخ اليهوديين» وأماكنهما في الجزيرة العربية؟ بما فيها حصون خيبر وبني قريظة، في الوقت الذي أزيلت فيه عن وجه الأرض الأماكن الإسلامية بدعوى شبهة التوسّل بها وتقديسها؟ هذه صرخة تحذير أكثر منها تسجيل لإدانة قبل أن يفوت الأوان.

(أكاديمي فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads